الأمم المتحدة
S/PV.5478
مجلس الأمن
السنة الحادية والستون
مؤقت

الجلسة **٥٤٧٨**
الخميس، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٢٠
نيويورك

الرئيسة:	السيدة لوي	(الدانمرك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دولغوف
	الأرجنتين	السيد غارسيا موريتان
	بيرو	السيدة تنكوبا
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيدة تاج
	سلوفاكيا	السيد بريان
	الصين	السيد لي جونوا
	غانا	السيد كريستشن
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	قطر	السيد البدر
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ولكوت ساندرز
	اليابان	السيد كيتاوكا
	اليونان	السيدة تيلاليان

جدول الأعمال

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد (S/2006/433)

06-41080 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بعثة مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد (S/2006/433)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تشاد والسودان ومصر والنرويج والنمسا يطلبون فيها دعوهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، بدون أن يكون لهم حق التصويت، عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيسة، شغل ممثلو البلدان المذكورة أعلاه المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2006/433 التي تتضمن تقرير بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد، عن الفترة من ٤ إلى ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة، سعادة السير إمير جونز باري، بصفته رئيس بعثة مجلس الأمن إلى السودان وتشاد.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للزملاء الذين رافقونا في البعثة، وللأمانة العامة على كل أشكال الدعم التي تم توفيرها لنا. لقد قُدم تقرير مكتوب، وأتيحت لنا، في وقت سابق، فرصة الإدلاء ببعض التعليقات الشخصية، لذلك سأتكلم بإيجاز شديد.

تتعلق النقطة الأولى بالتأكيد على قيمة هذه الزيارات. إن تقصي الحقائق على أرض الواقع، والرسالة التي بعثنا بها، والأسلوب الذي يريد أن يتبعه مجلس الأمن في التعاون والعمل مع حكومة السودان، بوجه خاص، والطريقة التي تم بها تعزيز التماسك بين أعضاء المجلس بالتجربة الفعلية، كلها أمور تؤكد سبب اتسام هذه الزيارات بالأهمية الحاسمة.

ويمكنني أن أعتذر فحسب عن أنه قد تبين فيما بعد أن الجدول الزمني لم يكن محددا بشكل مناسب كما كنت أريد. ولذلك تمثلت النتيجة النهائية في أن الضغوط كانت بالفعل شديدة للغاية.

قبل ثلاث سنوات، بحث المجلس مسألة ما إذا كان من الصواب مناقشة موضوع السودان على الإطلاق. ومنذ ذلك الحين حدث الكثير، معظمه جيد من ناحية الاتفاقات التي تم التوصل إليها على أرض الواقع. لكن هناك الآن مجموعة من سياسات الأمم المتحدة، تعمل بالتعاون مع حكومة السودان وشعبه، وتهدف إلى محاولة تحسين الوضع هناك. وهي تغطي أهدافا كثيرة. وتشمل مجموعة من الأطراف الفاعلة. وأود أن أشيد خاصة بالعمل الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي على أرض الواقع، ولكنني أشير أيضا إلى الدعم الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي والهيئات الأخرى.

إن ما أدركناه جميعا بوضوح هو مدى تعقّد الوضع في السودان، وكم هي متشابكة جميع الجوانب المختلفة

هناك. إلا أننا عرفنا أيضا كيف يتعين علينا إدراجه في سياق إقليمي.

كل هذه الأمور مترابط بعضها ببعض. وأعتقد أنه من بين المسائل التي سيبحث المجلس عنها هي نصيحة من الأمين العام، بالإضافة إلى مسألة دارفور التي من الواضح تماما أنها على جدول الأعمال الآن، بصدد ماذا ينبغي علينا أن نعمله إزاء الحالة في شرقي تشاد، والمعونة التي نحتاج إلى تقديمها هناك والمسألة الأوسع من كل هذا وهي العلاقة بين الحكومتين. إن غياب علاقة حقيقية لها في الواقع أثر كبير على الموقف.

إن أعضاء مجلس الأمن، أساسا، قد ركزوا تأييدهم على سلامة السودان الإقليمية وسيادته. لكنني أود أيضا أن أرى تحسنا حقيقيا في السياسات العامة، والحالة الإنسانية والحالة الأمنية في أرجاء البلد. وكان تأييدنا لاتفاق السلام الشامل واتفاق دارفور للسلام واضحا.

من أجل هذا، أعتقد أنه تجدد تأكيد رأينا بأنه من الصواب أن تتحمل الأمم المتحدة المسؤولية عن عملية حفظ السلام في دارفور. هذا هو الهدف على المدى القصير، ولقد ناقشناه في منتدى آخر في وقت سابق في هذا الأسبوع.

سوف أختتم بتأكيد الرغبة التي ظللنا جميعا نرددها وهي عنصر أساسي في السياسة: أن تقوم شراكة مع حكومة السودان وشعبه. ولا نستطيع تحقيق هذا بدون موافقة الحكومة؛ هذا واضح. ولكنني أود مجرد إيصال هذه الرسالة البسيطة: رغبتنا هي أن نشهد تحسنا في كل جوانب الحالة في السودان. وينبغي للأمم المتحدة أن تؤدي دورها، عاملة مع تلك الحكومة وشعبها لتهيئة مستقبل من النوع الذي نريد جميعا أن نشهده، أي مستقبل من النوع الذي نرغب في الاعتقاد أن حكومة السودان تود أن تراه لكل شعبها.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السفير جونز باري على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، سعادة السيد جان – مارك دلا سابليير، بصفته رئيس بعثة مجلس الأمن إلى تشاد.

السيد دلا سابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ستكون تعليقاتي موجزة نظرا لأننا أحطنا مجلس الأمن علما في ١٥ حزيران/يونيه عن زيارتنا للسودان وتشاد. لذلك لن أكرر بالتفصيل ما سبق لي أن قلته بشأن زيارة تشاد. غير أنني أود أن أشكر السلطات التشادية على الترحيب بنا وأن أؤكد على ثلاث نقاط اليوم.

أعتقد أن علينا، في الأسابيع القلائل القادمة، أن ندرس عن كثب آثار مسألة دارفور على الحالة في تشاد. وفي ذلك الصدد أود أولا أن أستعيد بذاكرتي أنه، خلال اتصالاتنا في أديس أبابا بالرئيس كوناري، أثيرت مشكلة المخاطر الناجمة عن عدم الاستقرار في تشاد وذكر لنا المسؤولون في الاتحاد الأفريقي، عبر الرئيس كوناري، كم هم منشغلون بالمخاطر التي يمكن أن تحيط بكل المنطقة دون الإقليمية بسبب عدم الاستقرار في تشاد. وأعتقد أنه ينبغي لنا أن نحتفظ بهذا في ذاكرتنا حينما نبحث الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى في غضون أسبوعين.

ثانيا، لقد تدهورت العلاقة بين السودان وتشاد إلى درجة خطيرة. وفي توصياتنا في نهاية تقريرنا، أفردنا فرعا لذلك الموضوع. وأعتقد أنه من بين المسائل التي وضعت أمام مجلس الأمن، مسألة الحدود. وإذا حلت الأمم المتحدة محل الاتحاد الأفريقي، في دارفور، على ما نأمل، فسوف تبرز مسألة تنفيذ اتفاق طرابلس، وهو اتفاق لم يوضع موضع التنفيذ. وأعتقد أنه من المفيد حينما يتقدم السيد غينو والأمين العام بمقترحات لنا، أن يضمنا تلك المقترحات مسألة

ضبط الحدود. وإلى أن يحدث هذا، ذكرت التوصية التي تقدمنا بها أن ندرس نحن هذه المسألة.

ثالثا، أود أن أؤكد أن الحالة الإنسانية في مخيمات اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا تدعو إلى القلق الشديد. ولقد أفردنا أيضا عددا من التوصيات لهذه المسألة. وذهلنا بمسألة التجنيد القسرى ومشكلة ضمان الأمن للعاملين الإنسانيين. وأوردنا في توصياتنا أن على المجلس أن يدرس وسائل معالجة المشاكل المتعلقة بمخيمات اللاجئين. وفي هذا الصدد، أعتقد مرة أخرى أن هذا القلق يجب استذكاره حينما يتقدم الأمين العام بمقترحات لنا.

ولا بد لي من القول إنني قلق لأن هناك مشكلة عاجلة وملحة: وقد يأخذ الأمين العام النقاط التي ذكرها في الاعتبار لدى الإعداد للانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى قوة الأمم المتحدة، وكل تلك النقاط سيجري تناولها في الوقت المناسب. أما اليوم، فهناك مشكلة عاجلة يجب علينا جميعا أن ندركها: علينا أن نجد حلا لحماية المخيمات.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر السفير دلا سابليير على بيانه.

أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أود على وجه الخصوص أن أهنئ زميلنا السفير جونز باري، الذي ترأس بعثة مجلس الأمن إلى السودان وأديس أبابا، على الصفات المهنية المرموقة التي تحلى بها خلال زيارتنا. وفي الواقع، كنا في حاجة إلى تلك الصفات من الاعتدال والحزم لكي يمكن لمحاورينا أن يتفهمونا.

ومما لا شك فيه أنهم لم يتفهمونا أحيانا، ولكن لم يكن هذا راجعا إليه، إذا كان دقيقا وعبَّر عن رسالتنا بوضوح وإيجابية. وكان حازما أيضا بصدد مبادئنا. ولذا أرغب في إزجاء هذه التهنئة لأنه خليق بها. كما أقدر أيضا عرضه الموجز لتقرير البعثة حول هذه المهمة، الذي عكس في كل جانب من جوانبه العمل الذي قمنا به على أرض الواقع في السودان، وفي أديس أبابا، والاتحاد الأفريقي وفي تشاد.

وخلال أسفارنا، أبلغ الأعضاء الأفارقة في بعثة المجلس كل محاورينا أنهم يؤيدون كامل التأييد منحى المجلس إزاء المشاكل التي نوقشت وأنهم شاركوا في صنع القرارات التي اتخذت وبين هذا بوضوح لمحاورينا أنه لا يوجد من وراء قرارات المجلس أي نوع من التخطيط أو التآمر ضد أية دولة أفريقية. لقد أردنا تأكيد هذا لمحاورينا.

واسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على عدد من النقاط.

أولا، أعتقد أننا تلقينا تأكيدا على أننا يجب أن نعزز بالفعل التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وكان الدليل على ذلك إيفاد بعثة مشتركة إلى السودان مباشرة بعد أن اعتمد المجلس القرار. وهذا أمر هام للغاية ويجب أن نستمر في السير قدما على هذا النحو.

لقد أعلنت أفريقيا أنها ستتولى المسؤولية الكاملة عن القرار بتحويل البعثة من بعثة أفريقية إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة، وأنها ستتخذ كل التدابير اللازمة لكي تضمن أن يسود التفاهم في كل الاتصالات مع جميع الشركاء، ولا سيما الحكومة السودانية.

وفي ذلك الصدد، أود إبلاغكم بأن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي عقد اجتماعا على المستوى الوزاري في بنجول، في ٢٧ حزيران/يونيه، واعتمد قرارا بشأن مسألة دارفور. وقد وقّعتُ في صباح هذا اليوم رسالة تأذن بتعميم القرار وتقرير الرئيس كوناري على أعضاء المجلس.

وكذلك فيما يتعلق بالاتصالات مع كل الأطراف في السودان، لا بد من مواصلة جهودنا، حيث ما زال هناك

الكثير مما يتعين القيام به. ويجب أن نقدم ضمانات لجميع شركائنا. وهذا ليس وقت الكف عن مواصلة الجهود.

واسمحوا لي بأن أقدم بعض الملاحظات بشأن تشاد. وقد لخص السفير دلا سابليير بدقة شواغلنا فيما يتعلق بهذا الموضوع. وفي هذه المرحلة، نحن ندرك تماما جميع الشواغل التي تم التعبير عنها. ونعلم أنه كانت هناك اتهامات متبادلة بالتدخل بين الخرطوم وأنجامينا. ولكننا في هذا الشأن أحلناهما إلى اتفاق طرابلس المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦. وقد سمعت أنه قيل أن الاتفاق ليس له من يرعاه، ولكن حينما تحدثنا عن هذا الموضوع، ولا سيما في أنجامينا، كان هناك مراقبون بالفعل من البلدان المعنية على طول الحدود. وأود أن أشير بصفة خاصة إلى أن مراقبين كونغوليين كانوا موجودين في أبشي عملا بالاتفاق. وبالتالي، فإن الأبواب ليست موصدة. وقد أبلغنا الوفد التشادي بذلك، وغادر الوفد فورا إلى برازافيل عقب زيارتنا إلى هناك. وفي ١٤ حزيران/يونيه، جرى تذكير الوفد بأن الاتحاد الأفريقي ما زال ملتزما وأن موقعي اتفاق طرابلس عازمون على فرض احترامه كما دلل على ذلك وجود المراقبين.

وهنا في المجلس أيضا اعتمدنا بيانين بشأن هذه المسألة. وأود أن أشير في هذا السياق إلى أننا ننتظر انتهاء مهمة بعثة تقصي الحقائق التي أرسلها الرئيس كوناري. وأستطيع التأكيد على أن الرئيس كوناري سافر إلى أنجامينا قبل يومين وأبلغ السلطات التشادية بأن اللجنة مستعدة الآن لإصدار تقريرها. وحينذاك سنقف بالضبط على حقائق الأمور. وبالتالي، فإن العمل مستمر، ولم يتوقف أو يتعرض إلى العراقيل.

أخيرا، أود أن أردد الشواغل التي عبر عنها السفير دلا سابليير بشأن مسألة الحماية الدولية للمخيمات. وأعتقد أن من الأهمية بمكان أن ننظر في هذه المسألة، وأعتقد كذلك أنه ينبغي للأمين العام أن يقدم توصيات بهذا الشأن.

هذا ما أردت أن أقوله بالإضافة إلى العرض الممتاز الذي قدمه رئيس الوفد.

السيد البدر (قطر): السيدة الرئيسة، أود أن أشارك أعضاء مجلس الأمن الآخرين ملاحظاتنا حول الزيارة. لقد كانت رحلة بعثة مجلس الأمن إلى الخرطوم وأديس أبابا وأنجامينا إشارة طيبة للغاية على عزم مجلس الأمن على التحقق والاطلاع بنفسه على التطورات الجارية على الساحة السودانية، وخاصة تطورات الأزمة الإنسانية في دارفور، واتفاق أبوجا للمصالحة بين الأطراف المعنية، وكذلك الاطلاع عن كثب على الاتفاق الموقع بين الحكومة السودانية والجهات المعنية في جنوب السودان، وما سيتبع ذلك من استقرار للوضع هناك.

وكان هدفنا كذلك الاستماع إلى آراء الاتحاد الأفريقي وجهوده في عملية السلام. واطلعنا أيضا على التطورات التي طرأت على العلاقات بين السودان وتشاد وانعكاساتها على حل مشكلة النازحين في منطقة الحدود بين البلدين.

ولا شك أن الزيارة كانت إيجابية إلى حد كبير. حيث تم الاستماع إلى جميع الأطراف المعنية بالشأن السوداني، وكانت هناك وجهات نظر مختلفة وفقا للأطراف التي تمثلها. وكان ذلك جليا فيما لمسناه بشأن العلاقة المتوترة، للأسف، بين السودان وتشاد.

إن العلاقة بين الجارين، السودان وتشاد، مهمة للغاية في تخفيف حدة مشكلة النازحين. ووفد بلدي يعول كثيرا على أهمية قيام وفد مصالحة من قبل الأمم المتحدة بمساع حميدة لجمع الطرفين على حل المشاكل السياسية القائمة بين البلدين، ومن ثم حل مشكلة النازحين، وعودتهم إلى أماكن إقامتهم الأصلية.

وبدون هذه الحلول السياسية، سوف يظل الوضع متوترا ولا يخدم مصلحة النازحين. كما نرى ضرورة تعزيز اتفاق طرابلس وتنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق برعاية الأمم المتحدة. إن الأزمة الإنسانية التي يعيشها النازحون، سواء في دارفور أو في تشاد، هي نتاج صراع معقد ومركب. ولكن ينبغي لنا أن نشيد باتفاق أبوجا للسلام في دارفور، وأن نعمل على تعزيزه، وأن نقنع الأطراف التي ما زالت خارج الاتفاق والضغط عليها للتوقيع عليه.

وحيث لاحظنا أن حكومة السودان كانت من أوائل الأطراف التي قبلت بالاتفاق ووقعت عليه، فإننا نرى وجوب الإشادة بعزمها على حل تلك الأزمة البالغة التعقيد.

أما فيما يتعلق بتحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة، وسوء الفهم الحاصل الآن على الساحة السودانية بشأن هذا التحول، فإننا نرى وجوب فتح قنوات اتصال وحوار مع الحكومة السودانية للتفاهم حول أفضل السبل لحل هذا الإشكال.

ولا شك أن اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق في القرار بشأن السودان كانت له آثار سلبية إلى حد كبير، ولوحظت تلك الآثار من خلال المقابلات التي أجرتها بعثة مجلس الأمن مع الأطراف الحكومية ومع البرلمان السوداني. ولذلك، نرى أن يتم البناء على النواحي الإيجابية التي تقوم بها الحكومة السودانية والتعامل مع الأمور الخلافية بحكمة وهدوء لإيجاد أفضل السبل للتصدي للمشاكل.

وعلى أي حال، ما زال مجلس الأمن على بر الأمان. والمشكلة محصورة الآن في عملية تحويل البعثة الأفريقية إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة، ويجب ألا يخرج الأمر عن هذه النقطة المحددة في هذه المرحلة.

السيد مانيس (السودان): يطيب لي ابتداء، أن أُعرب عن تقدير حكومة الوحدة الوطنية للاهتمام الذي ظلت توليه الأمم المتحدة لمسألة السلام في السودان، والأهمية التي ظل يوليها مجلس الأمن للشأن السوداني. وأشير هنا إلى الزيارة الهامة التي قامت بها بعثة مجلس الأمن إلى السودان، والتي نحسب أنها كانت إيجابية، حيث وقفت البعثة خلالها، بصورة مباشرة، على حقيقة الموقف، سواء كان ذلك على صعيد تطبيق اتفاق السلام الشامل، أو على صعيد اتفاق سلام دارفور، وذلك من خلال اللقاءات التي تمت مع المسؤولين في الحكومة، ومع تنظيمات المجتمع المدني وفئاته، وقادة الأحزاب السياسية المعارضة، ولعل تلك الزيارة تشكِّل خطوة هامة على صعيد تعزيز التعاون القائم بين السودان والأمم المتحدة.

لعل الزيارة الميدانية التي قامت بها البعثة إلى جنوب السودان، ولقائها بالسيد النائب الأول لرئيس الجمهورية ورئيس حكومة جنوب السودان وكبار معاونيه، كانت سانحة طيبة وقفت خلالها البعثة على مسيرة تطبيق اتفاق السلام الشامل على الأرض، والتحديات التي تواجه التطبيق ممثلة في تحديات الإعمار وإعادة التأهيل، وتوطين اللاجئين والنازحين والمشردين داخليا. إضافة إلى عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكيف أن تلك المشروعات الملحة ظلَّت عصية على التنفيذ بسبب قصور الموارد المترتب على عدم وفاء المانحين بالتزاماتهم، أخذا في الاعتبار افتقار الجنوب بأكمله لأدنى المقومات اللازمة وفي صدر ذلك انعدام البنى التحتية الرئيسية والمرافق العامة. مما يضاعف الصعاب أمام حكومة جنوب السودان لمواجهة احتياجات هذه المرحلة.

كذلك فإن زيارة البعثة الميدانية إلى دارفور قد أتاحت لأعضائها فرصة الوقوف على الحقائق المجردة المتصلة بالنزاع في دارفور، بعيدا عن جلبة الإعلام ومزايداته، ولعل ما جاء في الإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس البعثة في هذا الخصوص يعكس بجلاء كيف أن العديد من الجوانب المتصلة

بهذا النزاع ظلت خافية على الكثيرين، وكيف أن كافة الاصطلاحات والتعريفات لمسببات الأزمة وجذورها ظلت قاصرة وبعيدة كل البعد عن الصورة الحقيقية للتعقيدات القبلية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية لذلك النزاع. والأهم من ذلك البعد الخارجي ممثلا في التداخل القبلي بين تشاد والسودان. هذا التداخل الذي ظلت حكومة السودان ترعاه وتفتخر به باعتباره جسرا للتواصل والتلاقح بين شعبين شقيقين. غير أن المشاكل الداخلية العصبية التي تواجهها حكومة تشاد – والتي لا تخفى على أحد – قد حولت هذا التواصل الحضاري والاجتماعي والثقافي عبر الحدود إلى أنشطة عدوانية وتصدير للاتهامات مرة تلو الأخرى.

إن اتفاق سلام دارفور الذي بين أيدينا هو بكل المقاييس إنجاز تاريخ هام تحقق بعد عنت، ومشوار صعب من المفاوضات، أبدت خلاله حكومة الوحدة الوطنية مرونة وتصميما على تحقيق الاتفاق بأي ثمن. وعليه فإن حكومة الوحدة الوطنية حريصة كل الحرص أكثر من أي جهة أخرى على تطبيقه كاملا، وفي ذات الوقت فإن حكومة الوحدة الوطنية مصممة على حماية هذا الاتفاق من المخاطر التي تشكلها المجموعات التي بقيت معارضة له بمواصلة الجهود لضمها للاتفاق، وكذلك حمايته من الأنشطة العدوانية الخارجية. وكانت حكومة السودان وما زالت تنتظر من مجلس الأمن ما يلي. أولا، أن تكون أولوية المجلس هي ممارسة الضغط اللازم على الأطراف التي رفضت التوقيع وأصبحت أحد المهددات الرئيسية لتنفيذ الاتفاق.

ثانيا، أن يضع المجلس اعتبارا خاصا للتحديات الخارجية التي تواجه الاتفاق بدارفور، ممثلة في الدعم التشادي للجماعات الرافضة للاتفاقية.

ثالثا، أن يركِّز المجلس على دعم بعثة الاتحاد الأفريقي الموجودة على الأرض للاضطلاع بالمهام التي حددها لها اتفاق سلام دارفور.

إن السودان يقدر للجارة تشاد، أنها، وقبل أن تندلع الأزمات والمواجهات الداخلية فيها، كانت تبذل جهودا مقدرة على صعيد تسوية النزاع في دارفور. ولكن لا بد من التأكيد هنا على أن السودان كانت له اليد السباقة في ذلك، حيث تقدم بالعديد من المبادرات بغرض احتواء الأزمات والخلافات داخل الحكومة التشادية. وإن حرص السودان على تحقيق الأمن والاستقرار في الشقيقة تشاد ليس مجرد مساهمات أو مبادرات ثنائية يبادر بها السودان ويطلقها في الإعلام، بل الأمر أكبر من ذلك، إذ أن تحقيق الاستقرار في تشاد يمثل بالنسبة للسودان هدفا استراتيجيا ظل يحرص على تحقيقه من قبل أن تندلع أزمة دارفور. وحكومة تشاد الجارة الشقيقة تدرك جيدا، أن السودان هو الأحرص على تحقيق الاستقرار في تشاد أكثر من أي جهة أخرى.

وأود أن أورد هنا باختصار شديد نماذج من مبادرات السودان وإسهاماته خلال أكثر من ثلاث عشرة سنة بهدف المحافظة على الاستقرار في تشاد. وأود أن أوضح هنا أن السودان ما كان ليتطرق إلى موضوع تشاد أمام مجلس الأمن، لأن الاتحاد الأفريقي ينشط بهمة لمعالجة التوتر بين الجارين الشقيقين، لولا أن الأخوة في تشاد، وبإلحاح منهم، أرادوا أن يأتوا بنا إلى هذه المنصة. أعود إلى إيراد نماذج من مبادرات السودان لتحقيق الاستقرار في تشاد.

أولا، بمبادرة من الحكومة السودانية وتحت رعايتها انعقدت المصالحة بين الحكومة التشادية والفصائل المعارضة لها، التي تُوجت بتوقيع اتفاقية الجنينة في ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣، بين الجبهة الوطنية التشادية بقيادة د. حارث وبين حكومة تشاد.

ثانيا، بادر السودان بقيادة وساطة لاحتواء الخلاف الذي نشب بين الرئيس التشادي إدريس دبي ووزير دفاعه الأسبق عباس كوتي، وأثمرت الوساطة عن توقيع اتفاق

طرابلس في ١٤ آب/أغسطس عام ١٩٩٣. عاد بموجبه وزير الدفاع الأسبق إلى تشاد.

ثالثا، قاد السودان كذلك جهود المصالحة بين الرئيس إدريس دبي وجماعة المجلس الوطني للإصلاح، وأثمرت الوساطة عن التوقيع على اتفاق المصالحة في عام ١٩٩٥.

رابعا، استضافت الخرطوم في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ اجتماع المصالحة بين الحكومة التشادية وأربعة من الفصائل المعارضة لها، وأثمرت الوساطة عن توقيع اتفاق الخرطوم بين الطرفين وعودة الفصائل المعارضة إلى إنجامينا بطائرة سودانية برفقة مسؤول سوداني رفيع المستوى.

خامسا، قاد السودان ورعى المصالحة بين الحكومة التشادية والحركة الوطنية للديمقراطية والتنمية بقيادة المتمرد موسى ماديلا في تموز/يوليه ١٩٩٩.

تلك مجرد نماذج لاتفاقات المصالحة التي تمت بمبادرة وإشراف مباشر من السودان، أما الاتفاقات التي سهلت فيها حكومة السودان الاتصالات الأولية بين الحكومة التشادية ومعارضيها فلا حصر لها.

ولم تكتف تشاد بكيل الاتهامات زورا على السودان، بل تنصلت من كل التزاماتها بموجب اتفاقية طرابلس الموقَّعة بين البلدين. ومضى بها الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك عندما تحقق السلام في دارفور. فبمجرد أن تم توقيع اتفاق السلام، كثفت الحكومة التشادية اتصالاتها بالمجموعات التي لم توقِّع على الاتفاق، وشرعت في العمل على نسف الاتفاق في مهده وتقويض السلام الذي لاح في دارفور. ونورد هنا مراحل تطور هذا العمل العدائي من تشاد بُعَيد التوقيع على اتفاق سلام دارفور مباشرة.

أولا، اتصلت الحكومة التشادية بمجموعة المتمرد آدم بخيت، وهي مجموعة معارضة لاتفاقية سلام دارفور، وقدمت له أسلحة شملت مدافع من عيار ١٠٦، وراجمات وأسلحة خفيفة، وكان ذلك في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦، ودفعت بذلك المتمرد ومجموعته عبر الحدود إلى الأراضي السودانية، حيث نفذ هجوما عسكريا على منطقتي بير مزة وقريضة بإقليم دارفور.

ثانيا، في ذات التوقيت، اتصلت الحكومة التشادية بقيادات حركة العدل والمساواة التي – كما تعلمون – عارضت الاتفاق وهددت بعرقلة تنفيذه. وبدعم تشادي تمثل في عربات مدرعة وناقلات جنود وأسلحة خفيفة وثقيلة، قامت هذه المجموعات بتحركات عسكرية حول منطقة باهاي وهاجمت بعض المناطق.

ثالثا، تعرضت كذلك منطقة تُلْتُل بغرب دارفور وعدد من القرى حولها والتي تبعد ١٥ كيلومترا عن مدينة بيضة لهجوم مباشر نفذته كتيبة تابعة للجيش التشادي مزودة بالأسلحة الثقيلة والمدرعات اخترقت الحدود السودانية من داخل الأراضي التشادية. واستشهد في تلك المواجهات ٩ من أفراد القوات المسلحة السودانية وجُرح ١٤ فردا، وكان ذلك بعد يومين فقط من توقيع اتفاق سلام دارفور أي في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٦.

ومن المحزن جدا، أن أسرد أمام مجلسكم الموقر هذه التفاصيل المؤسفة، والأعمال العدائية التي تقوم بها تشاد ضد السودان وشعبه. ولكن، لم يكن أمامنا سوى ذلك، إذ أننا في الوقت الذي كنا نمارس أكبر قدر من الحكمة وضبط النفس وإفساح المجال للاتحاد الأفريقي ونتطلع إلى معالجة هذه التطورات واحتوائها في إطار البيت الأفريقي، سارعت حكومة تشاد بإرسال شكواها إلى مجلس الأمن.

إن أولوية حكومة الوحدة الوطنية في السودان الآن، هي إكمال مسيرة تطبيق اتفاقية السلام الشامل، وفي ذات الوقت تطبيق اتفاق سلام دارفور. وقد وصل أمس الأول وفد رفيع من ٦٠ شخصا من حركة تحرير السودان/فصيل

مِنّاوي إلى الخرطوم، وتم تشكيل خمس لجان بين الحكومة والحركة مناط بها تنفيذ اتفاق السلام. ونعمل على إلحاق المجموعات المعارضة للاتفاق بركب السلام، وتعزيز السلام والاستقرار في كل السودان، وإعادة ترتيب البيت السوداني وفق مبادئ المواطنة العادلة والتعايش السلمي بين أبناء الوطن الواحد، والتواصل والتعاون المثمر مع دول الجوار المباشر كافة، وليس العكس، وبالتالي، لا بد أن يدرك مجلسكم الموقر أن لدينا ما يكفينا من أولويات داخلية ملحة، وأن ما ظلت توجهه حكومة تشاد من اتهامات إنما هو قلب للحقائق، ونتطلع إلى أن تلتفت حكومة تشاد لمعالجة مشاكلها وأن تكف عن أنشطتها ضد السودان الذي ظل نصيرا لحكومة الرئيس دبي في أصعب اللحظات. ولا بد لمجلسكم الموقر أيضا أن يتحمل مسؤوليته كاملة إزاء المخاطر الداخلية والخارجية التي تواجه اتفاق سلام دارفور.

وأما حكومة السودان، فسوف يتواصل اتساع صدرها والتزامها بالآلية الأفريقي لفض وتسوية النزاع بيننا وبين الجارة تشاد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد.

السيد أدوم (تشاد) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن امتنان حكومة تشاد للزيارة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن لإنجامينا. وباسم حكومة تشاد، أشكر أعضاء المجلس، وبالأخص السفير دلا سابليير، على كلماتهم الطيبة بشأن ما حظي به الوفد من ترحيب في تشاد.

سأتوخى الإيجاز للغاية، فأنا لا أود أن أدخل في نقاش على الإطلاق في هذه الجلسة التي يتمثل الغرض منها في عرض تقرير بعثة مجلس الأمن. ومع ذلك، أود أن أشير فحسب إلى أننا سوف نرد في الوقت المناسب على الاتهامات والملاحظات التي ساقها زميلي من السودان، ونقدم الأدلة لتفنيد ما جاء في بيانه.

وأود أيضاً أن أُذَكِّر وأن أؤكد بشدة على الأهمية التي تعلقها حكومة تشاد على رسالتي المؤرخة ١٤ حزيران/يونيه الموجهة إليكم، سيدتي. ونعتقد أن محتوى هذه الرسالة ولهجتها يستحقان عناية خاصة فيما يتصل باستقرار بلدنا وأمنه. وفي الوقت الملائم، سيأتي وزير خارجية تشاد إلى نيويورك لمخاطبة مجلس الأمن بهذا الشأن. وعليه، فلن أُزيد.

السيد فانزلتر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المؤيدة لهذا البيان.

وأبدأ بتقديم الشكر للسفير السير إمير جونز باري على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية والحافلة بالمعلومات بشأن بعثة مجلس الأمن إلى السودان والمنطقة. والاتحاد الأوروبي يشاطره تماماً تقييمه للحالة ولما ينبغي عمله على وجه الاستعجال.

لقد رحبنا باتفاق سلام دارفور باعتباره أساساً لا غنى عنه للسلام والأمن ووضع حد لمعاناة الملايين من البشر في دارفور. وسنواصل العمل من أجل تنفيذه بسرعة وبالكامل. ونحث الفصائل الأخرى على أن تلتزم باتفاق السلام وندعو كل الأطراف إلى تنفيذه دون تأخير.

وما زالت هناك بعض جوانب سوء الفهم في السودان بشأن دور اتفاق سلام دارفور ودور بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان ودور الأمم المتحدة. ولذلك، ينبغي لنا أن نشرح الاتفاق وفوائده بشكل أفضل بالنسبة لسكان المنطقة. فاللاجئون والنازحون في المخيمات، وكذلك المدنيون خارج المخيمات يحتاجون إلى تحسين عاجل وملموس في أوضاعهم المعيشية. ويجب أن تتم الخطوات التالية.

أولاً، إن الوضع الإنساني الذي يزداد سوءاً يتطلب عملاً عاجلاً. ويجب أن تتوقف الهجمات على العاملين في المجال الإنساني فوراً. والاتحاد الأوروبي يدعو حكومة السودان وكل الأطراف في دارفور إلى أن تزيل في الحال أي عقبة قائمة تحول دون إيصال المعونة، وأن تنهي كل عرقلة لما تقدمه بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من عمل إنساني أو مساعدة.

ثانيا، يجب توفير الحماية للمدنيين ووضع حد لإفلات مرتكبي الانتهاكات من العقاب. ونطالب حكومة السودان بإحالة مقترفي الجرائم في دارفور على القضاء، ووقف العنف الذي يتعرض له الأشخاص المشردون داخليا، لا سيما العنف الجنسي ضد النساء والفتيات. وعلينا تعزيز حماية الضحايا والشهود بشكل عاجل. ونعيد تأكيد دعمنا الكامل للتحقيق الذي تجريه المحكمة الجنائية الدولية، ونهيب بجميع الأطراف، لا سيما حكومة السودان، أن تتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية تعاونا تاما.

ثالثا، يجب دعم بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان لتضطلع بولايتها بشكل كامل. مع الأخذ بعين الاعتبار، بصفة خاصة، المهام الجديدة المترتبة على اتفاق السلام في دارفور. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعمه في المجالات التخطيطية، والفنية، والمالية، والتجهيزية لشقّي بعثة الاتحاد الأفريقي العسكري والمرتبط بالشرطة. وبمشاركة الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، سينظم الاتحاد الأوروبي مؤتمرا عن بعثة الاتحاد الأفريقي في ١٨ تموز/يوليه القادم في بروكسيل.

رابعا، علينا تأمين انتقال سلس من بعثة الاتحاد الأفريقي إلى عملية تديرها الأمم المتحدة في دارفور. وتشكل وحدة الآراء بشأن هذا الموضوع التي توصل إليها مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي مصدر تشجيع لنا. ونعرب عن دعمنا الكامل لبعثة التقييم المشتركة للأمم المتحدة والإتحاد الأفريقي في دارفور، التي عادت للتو إلى نيويورك، ونتطلع إلى توصياتها بشأن بعثة مقبلة للأمم المتحدة. وكما قال الأمين العام عنان يوم الجمعة الماضي، فالحالة في الميدان في دارفور لا يمكن تبريرها.

وإذا كانت الحكومة غير قادرة على تحمل مسؤولية حماية مواطنيها، يجب عليها أن تقبل بالمساعدة الخارجية. لهذا نهيب بحكومة السودان أن تقبل مساعدة الأمم المتحدة، وتستقبل بعثة الأمم المتحدة المزمع إرسالها إلى دارفور. ونحن لا نزال نؤمن بضرورة تطبيق جزاءات على من يعرقل عملية السلام. ونشيد بالعمل الذي قام به مجلس الأمن حتى الآن.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبرز التزاما قويا ومتواصلا بضمان الأمن والتنمية الطويلة المدى في دارفور. والاتحاد الأوروبي على استعداد للرد الإيجابي على طلبات دعم تنفيذ الاتفاق، بما فيها الحوار بين الأطراف في دارفور الذي يضطلع بدور حاسم في إشراك المجتمع المدني في عملية التنفيذ. وعلينا وضع أسس هذا الحوار حتى يستطيع الانطلاق. ويحتاج مؤتمر إعلان التبرعات من أجل إعادة البناء والتنمية في دارفور، الذي ستنظمه هولندا إلى دعم المجتمع الدولي برمته.

ولا يزال الاتحاد الأوروبي منشغلا كثيرا بزعزعة الاستقرار الإقليمي الناجم عن أزمة دارفور، وانعدام الأمن المتزايد في مخيمات اللاجئين في تشاد. ويشهد تقرير بعثات مجلس الأمن على الحالة المفزعة في مخيمات اللاجئين، ومآسي السكان المحليين في تشاد، والخطر في المخيمات التي تستخدم كمراكز للتجنيد. ونطالب السودان وتشاد بالوفاء التام بالتزاماتهما المنصوص عليها في اتفاق طرابلس الذي تم التوقيع عليه في ٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ لوقف دعم الجماعات المتمردة الموجودة في كلا البلدين.

وفي الوقت ذاته، لا تزال الحالة في جنوب السودان هشة. فتنفيذ اتفاق السلام الشامل قد تأخر، ومسائل صعبة لم تجد طريقها إلى التسوية بعد. ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على التزامه بمواصلة دعم تنفيذ الاتفاق، الذي يشكل السبيل الوحيد من أجل سودان يسوده السلم، والديمقراطية والازدهار. وفي هذا الإطار، نرحب بالاتفاق على وقف لإطلاق النار وإطار لإجراء محادثات سلام بين الحكومة السودانية والجبهة الشرقية. ونطالب الطرفين الشروع فورا في مفاوضات حقيقية بنية حسنة، ودعوة مراقبين دوليين لهذه العملية.

إن مشكلة جيش الرب للمقاومة تستلزم عناية خاصة. ونعترف باعتزام حكومة جنوب السودان إقناع جيش الرب للمقاومة بالدخول في مفاوضات سلام مع حكومة أوغندا. ونتمنى أن يمهد هذا الطريق إلى حل جيش الرب للمقاومة، مع الاحترام الشديد لولايات المحكمة الجنائية الدولية، وأمورها القضائية الخاصة بإلقاء القبض على المطلوبين.

وخلاصة القول، يود الاتحاد الأوروبي التأكيد على أنه يجب علينا جميعا ضمان أن تفهم جميع الأطراف المشاركة أنه من مصلحتها قبول مساعدة الأمم المتحدة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): يمر الوضع في دارفور بمرحلة تحول هامة من التراع المسلح والفوضى والمآسي الإنسانية، إلى بارقة أمل تشير إلى إمكانية إنهاء هذا التراع وبدء خطوات تدريجية نحو استعادة الهدوء والاستقرار وتحقيق المصالحة الوطنية. ومما لا شك فيه أن المرحلة الراهنة تمثل تحديا كبيرا أمام السودانيين، والقارة الأفريقية، والمجتمع الدولي على حد سواء، يتمثل في الاستفادة الكاملة من تجربة التعامل مع الوضع في دارفور خلال العامين الماضيين، والتي افتقد فيها المجتمع الدولي القدرة على تفهم الطبيعة الخاصة لدارفور، والظروف التاريخية، والجغرافية، والديمغرافية المحيطة بالإقليم. وبالتالي، جاء أسلوب مواجهة التراع هناك قاصرا، وفاقدا للإقناع والفاعلية.

ومما لا شك فيه أن المرحلة الحالية تتطلب الاتفاق على عدد من الأولويات تمثل إطارا عاما جديدا لمواجهة المشكلة، على نحو يضمن تحقيق أكبر استفادة ممكنة من قوة الدفع المترتبة على توقيع اتفاق أبوجا ويخلق مجالا من الثقة بين الأطراف السودانية والمجتمع الدولي في إطار من السعي المشترك لتحقيق الاستقرار في الإقليم، وتسوية جميع المسائل المعلقة بين السودان وجيرانه، وخاصة تشاد.

وأود هنا أن أطرح تصور مصر لتلك الأولويات التي نرى أهمية دعم الأمم المتحدة لتناولها بالتوازي، وبصورة متكاملة، وذلك على النحو التالي.

أولا، أن تكون نقطة الانطلاق هي مساعدة حكومة الوحدة الوطنية في السودان على تعزيز كفاءة تعاملها مع الوضع في دارفور، ووفقا لتصور واضح لا ينتقص من سيادتها الوطنية أو وحدة أراضيها، ولا يبالغ في تقدير الموقف على الأرض. ويقوم على اتفاق سلام تنضم إليه كل الأطراف على أرض الواقع.

ثانيا، العمل على تحسين الوضع الإنساني الصعب في دارفور، وتعزيز التفاهم مع الأطراف السودانية في إطار من التعاون البناء، للعمل على زيادة المساعدات الإنسانية، وتسهيل نفاذها وإيصالها إلى محتاجيها، على نحو يتفق مع حجم المأساة الإنسانية التي خلقها الوضع في الإقليم، ويؤدي إلى عودة اللاجئين والنازحين إلى أوطانهم.

ثالثا، وضع تصور واضح لخطوات ملموسة تستهدف إطلاق حوار دارفور – دارفور الذي يجب أن يضم كل الأطراف والقبائل التي لم تكن طرفا في الأزمة

و لم تحمل السلاح، بما يضمن انطلاق عملية متكاملة لمصالحة وطنية، وتحقيق العدالة، وتوسيع قاعدة التوافق على ضرورة تحقيق السلام والاستقرار، في إطار من وحدة السودان، وسيادته على كامل أراضيه.فلا شك أن العلاقة بين الأمم المتحدة والحكومة السودانية والشعب السوداني بوجه عام، تحتاج إلى شراكة متكاملة تسهم في تعزيز الثقة المتبادلة، وإقناع الأطراف غير الموقعة على اتفاق أبوجا بالانضمام إليه، والحيلولة دون إعاقتها لتنفيذه.

رابعا، البدء بصياغة خطة شاملة لإعادة إعمار دارفور، ضمن إطار أشمل لتنمية جميع أنحاء السودان، وذلك بهدف القضاء على نزعات الصراع على الموارد التي توفر الأرضية لتجدد النزاعات المسلحة في الإقليم، والتوجه في المقابل نحو تحقيق التنمية الشاملة. وقد أعدت مصر من جانبها برنامجا متكاملا للمساهمة في إعادة إعمار وتنمية جنوب السودان بدأت بتنفيذه بالاتفاق والتعاون مع الحكومة السودانية بمجرد التوقيع على اتفاق السلام الشامل، وهو البرنامج الذي تضمن حزمة من المشروعات في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية كما تعكف مصر حاليا على إعداد تصور متكامل مشابه للمساهمة في تنمية وإعادة إعمار دارفور بمجرد انضمام جميع الأطراف في اتفاق السلام.

خامسا، البدء فورا بتدعيم بعثة الاتحاد الأفريقي، بتمكينها من القيام بدورها المحوري في مراقبة تنفيذ مختلف جوانب اتفاق أبوجا خلال المرحلة الانتقالية، وذلك وفق المفهوم المطور للعمليات الموكلة للبعثة الأفريقية حيث تشير قراءتنا الأولية له أنه سينتج عنه تغيير شبه كامل في ولاية تلك البعثة إذا ما تحولت إلى بعثة لحفظ السلام. ومن ثم، نؤكد على أهمية موافقة أطراف اتفاق أبوجا على الولاية الجديدة المقترحة للبعثة الأفريقية. كما نتطلع إلى دعم المجتمع الدولي للبعثة الأفريقية سياسيا وماديا. ونأمل في خروج الاجتماع المرتقب للأطراف المانحة في بروكسل بتاريخ ١٧ تموز/يوليه بنتائج ملموسة لترجمة هذا الدعم إلى خطوات عملية.

سادسا، التعامل مع اتفاق أبوجا في إطار تصور شامل ومتكامل لبقية الترتيبات السياسية والميدانية القائمة في كل أنحاء السودان، وخاصة اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان، والتطورات الإيجابية التي تشهدها المحادثات في شرق البلد، بحيث لا ينعكس التركيز على قضية بعينها سلبا على أي من جهود تحقيق الاستقرار والسلام الدائم.

ولقد حققت ريادة الاتحاد الأفريقي بمختلف مراحل معالجة جوانب مشكلة دارفور، نتائج طيبة تعكس صلابة عزم أفريقيا على ملكية حلول مشاكلها. وتتوقع القارة من مجلس الأمن، بل ومن الأمم المتحدة بوجه عام، دعما كاملا ومتواصلا، وثقة بقدرة هياكل وأجهزة الاتحاد الأفريقي على إنجاز أصعب المهام، خاصة وقد أثبتت التجربة أن دعم الاتحاد الأفريقي خلال المراحل الحاسمة السابقة للتوصل إلى اتفاق أبوجا قد قاد إلى تحقيق نتائج طيبة، مما يجعلنا نتطلع إلى تعزيز علاقة المشاركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خلال المرحلة القادمة الحيوية في دعم تنفيذ جوانب اتفاق أبوجا كافة.

وفي هذا الإطار، تتابع مصر عن قرب المشاورات الجارية بين الأمم المتحدة، وحكومة الوحدة الوطنية السودانية بشأن انتقال مهام حفظ السلام في دارفور من الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال الاتصالات التي أجرتها بعثة مجلس الأمن التي زارت السودان مؤخرا والتي استمعنا إلى تقرير عن نتائجها. ونأمل أن تتسم تلك المشاورات بأكبر قدر من الشفافية والوضوح، وأن تتم بالأسلوب الذي يتعامل بجدية مع شواغل جميع الأطراف، وأن يتجه تركيز مجلس الأمن خلال المرحلة المقبلة إلى معالجة تلك الشواغل بفكر منفتح.

وفي هذا الإطار، نرحب باستخلاص فريق التقييم المشترك التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، خلال زيارته الأخيرة للسودان، الذي أكد على حتمية موافقة الحكومة السودانية على انتشار أي بعثة لحفظ السلام في دارفور. كما أكد على أن التعاون الكامل من الحكومة يمثل الضمان الأساسي لنجاح مهام حفظ السلام في الإقليم.

ولقد حركت قضية دارفور مشاعر العالم إزاء المآسي الإنسانية التي ترتبت على التراع المسلح فيها. ولكننا نرى أن المجتمع الدولي يتحمل في ذلك مسؤولية مشتركة، خاصة بعد أن غابت الرؤية الشاملة والمتكاملة والفهم العميق لأسباب هذا التراع وأبعاده.

ومع ذلك، فقد أظهرت الأيام الأخيرة أن توافر وتفاعل الإرادة الوطنية والدولية والإقليمية المشتركة من شأنهما أن يبعثا الأمل في إمكانية علاج القضية. ومن هنا يجب أن تتسم خطواتنا وأفعالنا وأقوالنا جميعا خلال المرحلة المقبلة، بمزيج من الحرص والحزم، وأن نتجنب التبسيط المخل للأمور أو ضيق زاوية النظر للحقائق على أرض الواقع، حتى يتحقق الهدف النهائي والمشترك برفع المعاناة عن المدنيين وتحقيق الأمن والعدالة والتنمية للجميع، وصون الأمن والسلم الدوليين في إطار يحترم وحدة السودان وسيادته وسلامة أراضيه.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثلة النرويج.

السيدة جويل (النرويج) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أشكر السفير جونز باري على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أشكر بعثة مجلس الأمن إلى السودان على تقريرها الشامل بشأن حالة بالغة التعقيد. وأشيد بالمجلس والأمين العام على دوريهما الناشطين في عملية تحقيق السلام للسودان، لأن هذه هي المرة الثانية التي يزور فيها المجلس المنطقة لدفع عملية السلام في السودان إلى الأمام.

ترحب حكومتي بالتحليلات والتوصيات التي وصلت إليها البعثة. ويجب على المجتمع الدولي أن ينهض لمواجهة المهام والتحديات المقبلة. وستكون القيادة المستمرة من جانب المجلس حاسمة الأهمية. ويمكن أن يعتمد المجلس على دعم النرويج.

ويتجلى تعقيد الحالة في السودان على أفضل نحو في أنه تجري الآن في آن واحد ثلاث عمليات مختلفة للسلام. وعلى الرغم من أن لكل من هذه العمليات طابعها الفريد فإنها جميعا مترابطة. ويجب أن نمضي إلى الأمام في تنفيذ اتفاق السلام الشامل بين الشمال والجنوب. ويجب أن نشرك جميع الأطراف في اتفاق دارفور للسلام، وأن نبدأ العملية المعقدة. وكانت المحادثات الأولية المتعلقة بشرق السودان ناجحة حتى الآن، ونأمل أن تبدأ المفاوضات في أسمرة، قريبا.

ويمر الصراع في دارفور الآن بمفترق طرق. وأود أن أشيد بالاتحاد الأفريقي على ما قام به من أعمال جمة في إنشاء وإدامة بعثة هامة لحفظ السلام في ظل أحوال مناوئة، وفي الوصول بعملية أبوجا للسلام إلى خاتمة ناجحة.

وما زالت الحالة في دارفور بالغة الصعوبة. ولا يزال هناك شك واسع النطاق بين السكان في ما يتصل باتفاق دارفور للسلام. ويتطلع السكان إلى تلقي التوجيه من القادة الذين تفاوضوا في أبوجا. ويجب أن نواصل السعي إلى تحقيق قبول واسع النطاق لهذا الاتفاق. ويجب أن يظل الباب مفتوحا أمام بقية قادة دارفور للتوقيع، على أن يكون ذلك بعد عملية يمكنهم فيها أن يتناقشوا مع الحكومة وأن يتفقوا معها على مختلف الشواغل المطروحة. إلا أن هذه العملية يجب ألا تقوض موقف من وقعّوا من قبل على الاتفاق.

ويجب ألا تعوق الجزاءات الممكنة تلك العملية السياسية التي ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من تنفيذ حوار دارفور.

وينبغي أن تبدأ الحكومة والقادة الذين وقعّوا من قبل، برئاسة ميني ميناوي، تحت كل الظروف في تنفيذ الاتفاق. ومن شأن هذا أن يبدي التزام الطرفين، وأن يكشف عن مزايا الاتفاق للحركات الأخرى. وفي هذا تكتسي بعض العناصر بالأهمية: بدء عملية نزع سلاح الميليشيات، ولا سيما الجنجويد؛ والمضي قدما بالحوار بين الدارفوريين؛ وتوصيل المساعدة الإنسانية؛ والقيام على نحو نشط بنشر محتوى اتفاق دارفور للسلام على السكان في دارفور.

ويجب أن تساعد الأمم المتحدة، والاتحاد الأفريقي، والمجتمع الدولي الطرفين على تنفيذ الاتفاق، وكذلك دعم كل العمليات على سبيل الاستعجال. وستشارك النرويج في تلك الجهود. وينبغي أن تولى أولوية عالية لتحقيق الأمن والحماية للسكان. ويجب تعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان، خاصة مع زيادة مسؤولية عنصر الشرطة فيها.

إلا أن الأمم المتحدة وحدها هي التي ستكون قادرة على إدامة عملية بهذا الحجم طوال الفترة الزمنية اللازمة. ولهذا تؤيد النرويج أن تحل الأمم المتحدة محل بعثة الاتحاد الأفريقي في السودان من أجل حماية سكان دارفور، وتوجيه ودعم تنفيذ اتفاق السلام. والنرويج على استعداد للاشتراك في بعثة الأمم المتحدة الموسعة لدارفور، ويؤمل أن يكون ذلك في إطار بلدان الشمال. وما زالت أعمالنا التحضيرية لذلك الغرض مستمرة، ويمكن أن تكون البداية في ١ كانون الثاني/يناير من العام القادم.

وأخيرا، أود أن أعلق على مسألتي الشمال والجنوب واتفاق السلام الشامل. فعلى الرغم من كل المصاعب، يبين ذلك الاتفاق والتعاون السياسي البازغ بين المقاتلين السابقين أن من الممكن على أية حال إدامة عملية السلام للسودان. ويمثل اتفاق السلام الشامل العماد الرئيسي لتلك العملية، وينبغي الآن دعمه وتعزيزه باتفاق بشأن دارفور والشرق.

ويمضي تنفيذ اتفاق السلام الشامل إلى الأمام. ويمكننا أن نلمس الآن تقدما بشأن الأمن وانسحاب القوات من الجنوب والشرق. غير أن العملية بطيئة جدا، بالإضافة إلى وجود عدد من المسائل الصعبة التي تحتاج إلى حل عاجل، مثل أبيي، ولجنة الحدود، ولجنة النفط.

والحالة الإنسانية حرجة ليس في دارفور فحسب ولكن في الجنوب والشرق أيضا. وعودة المشردين داخليا هي بالغة الصعوبة، وهي بحاجة إلى مزيد من الدعم. وعدم توفر الإدارة في منطقة أبيي يجعل الحالة صعبة على نحو خاص. وستعمل النرويج بجد على التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل، بخاصة عن طريق رئاستنا للجنة التقدير والتقييم. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل المشاركة في تناول المسائل بين الشمال والجنوب وتنفيذ اتفاق السلام الشامل بوسائل، منها الوفاء بالتعهدات المقطوعة في أوسلو في السنة الماضية. ودعم الحكومة النرويجية للسودان خلال السنتين المنصرمتين بلغ ٢٠٠ مليون دولار.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): لا تدرج أسماء متكلمين آخرين في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.
